



بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني الافتراضية لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات النيابية 2022 في لبنان

مقدّمة

جمع المعهد الديمقراطي الوطني مجموعةً من الخبراء ضمن إطار بعثة افتراضية لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات بين 7 و18 شباط/فبراير 2022، لدراسة الأوضاع المحيطة بالانتخابات في لبنان. وقد هدفت هذه البعثة إلى تقييم البيئة السياسية السائدة والاستعدادات للانتخابات 2022 المقبلة، فضلاً عن تحديد المجالات التي يمكن أن تشهد تغييراً بغية تحسين مستوى نزاهة الانتخابات وشفافيتها وفعاليتها. تألّف الوفد من خبراء تقنيين في شؤون الانتخابات من كندا وجورجيا والأردن، وهم: ليزلي كامبل، مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني، إيكاترينا سيرادزي، المديرة المقيمة للمعهد في لبنان، ريم أبو حسان، محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان ووزيرة سابقة للتنمية الاجتماعية في الأردن، وغرانت كيب، خبير ومستشار في شؤون الانتخابات والتنمية الديمقراطية.

نقّدت البعثة أنشطتها بما يتوافق مع إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي أرسى أسس المراقبة الدولية الموثوقة للانتخابات. وقد شاركت في صياغة هذا الإعلان والمصادقة عليه 55 منظمة دولية وحكومية دولية، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة. من الجدير بالذكر أنّ المعهد عمل على هذا التقييم في ظل عدة قيود فرضتها جائحة كوفيد-19 العالمية، مما حال دون نشر أعضاء البعثة الدولية على الأرض في لبنان. نتيجةً لذلك، كان على البعثة أن تلجأ إلى الشاشة الافتراضية لإنجاز تقييمها. فالتقت بممثّلين عن الأحزاب السياسية، ومرشّحين سياسيين حاليين وسابقين، ومجموعات مراقبة دولية، وهيئة الإشراف على الانتخابات في لبنان، ومحلّلين سياسيين وصحافيين. لكن بالرغم من بذل عدة محاولات لتنظيم اجتماعات مع جهات حكومية أو الحصول على معلومات رسمية بشأن الاستعداد للانتخابات، فقد تعدّرت على البعثة مقابلة أي شخص من وزارة الداخلية والبلديات أو وزارة الخارجية اللبنانية. في هذا الإطار، تشير البعثة إلى أنّ عدم تمكن مراقبي

الانتخابات من الوصول إلى المسؤولين المعنيين بالتحضير للانتخابات يشكّل سابقةً سلبيةً بالنسبة إلى إجراءات مراقبة العمليات الانتخابية المقبلة في لبنان.

نقّدت البعثة أنشطتها كافةً مع الحرص الشديد على عدم التحيّز لأيّ جهة ومن دون التدخل في العملية الانتخابية. فيعترف المعهد أنّ الكلمة الفصل في تحديد مصداقية الانتخابات والتطوّر الديمقراطي في لبنان ستكون للشعب اللبناني في نهاية المطاف. من هنا، تُقدّم البعثة هذا البيان السابق ليوم الانتخابات بهدف دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، والممارسات الديمقراطية الفعالة، والمسائلة في لبنان. كما تتقدّم البعثة بشكرٍ بالغٍ لكلّ الجهات التي التقّتها ولم تتردّد بإشراكها بما تملكه من آراء ووجهات نظر. إنّ المعهد الديمقراطي الوطني جاهز للاستمرار في دعم الجهود اللبنانية في مجال بناء الممارسات الديمقراطية والمؤسسات والمجتمع المدني.

خلاصة الملاحظات

الاستعدادات للانتخابات والميزانية

كان مجلس النواب اللبناني قد وافق على إجراء الانتخابات النيابية في 27 آذار/مارس 2022، قبل أن يعلن وزير الداخلية والبلديات في كانون الثاني/يناير عن تأخيرها حتى 15 أيار/مايو 2022. ومن المقرّر تنظيم اقتراع المغتربين بين 6 و8 أيار/مايو تبعاً للدول التي يقيمون فيها. بالإضافة إلى المواطنين اللبنانيين الذين ينوون التصويت شخصياً في يوم الانتخابات، بلغ عدد المغتربين اللبنانيين الذين تسجّلوا للاقتراع، بحلول يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، 244442 شخصاً. لكن بعد مراجعة الوثائق والمستندات اللازمة، تراجع هذا العدد إلى 225224 شخصاً. وينوي لبنان إنشاء أقلام اقتراع في 59 دولة حول العالم (مع العلم أنّ هذا الرقم لا يشمل أقلام الاقتراع في أوكرانيا). مع ذلك، اتّسمت التحضيرات للانتخابات، أكان ذلك في لبنان أم في الخارج، بالفوضوية والتأخير على مختلف المستويات.

كان الغموض المحيط بميزانية انتخابات 2022 الشاغل الرئيسي الذي تكرّر ذكره خلال المقابلات. فقد اعتبر الكثيرون أنّ ميزانية الانتخابات هي "خط أحمر". في الواقع، اعتقد معظم المتحدّثين أنّه سيستحيل تنظيم الانتخابات في موعدها إذا لم يتمّ التوصل إلى اتفاق على ميزانية. في أواخر شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على ميزانية بـ18 مليون دولار (منها 4.5 مليون دولار ستُخصّص لوزارة الخارجية من أجل تنظيم اقتراع المغتربين) مع العلم أنّ ميزانية انتخابات 2018 كانت قد بلغت 54 مليون دولار. لكن بالرغم من خفض مستوى النفقات بهذا الشكل الكبير - وهو مبلغ من المحتمل أن يكون قليلاً جداً لإدارة انتخابات ناجحة - لم يصوّت مجلس النواب على توزيع مخصصات الميزانية إلا في 29 آذار/مارس 2022.

الإطار الانتخابي والقانوني

يحدّد القانون رقم 44 المهمل الانتخابية التي يجب إحترامها لتطبيق الإنتخابات بطريقة ذات مصداقية وشفافية وشاملة للجميع. لكن لسوء الحظ، بسبب الغموض المحيط بتاريخ الإنتخابات نفسه، وعدم اعتماد ميزانية، كان من المستحيل تطبيق الإجراءات الانتخابية كما ينصّ القانون. على سبيل المثال، لم تتلقّ هيئة الإشراف على الانتخابات، وهي الهيئة التي تشرف على التحضيرات الانتخابية التي تجريها وزارة الداخلية، الولاية المسندة إليها إلا في 25 شباط/فبراير 2022.

هيئة الإشراف على الانتخابات

هيئة الإشراف هي الهيئة المسؤولة عن مراقبة وسائل الإعلام وتثقيف الناخبين وتمويل الحملات الانتخابية. تتألّف هذه الهيئة من 11 عضواً يسمّهم مجلس الوزراء. كان من المفترض أن يتم تعيين أعضاء الهيئة، بحسب القانون، بحلول 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أي قبل ستة أشهر من انتهاء مدة الولاية الحالية لمجلس النواب في 21 أيار/مايو 2022. لكن في كانون الثاني/يناير 2022، قرّر وزير الداخلية الإبقاء على التركيبة نفسها للهيئة السابقة. ولما كانت الهيئة ينقصها ثلاثة أعضاء، وبما أنها متخلّفة عن جدول مواعيد الانتخابات، عيّن مجلس الوزراء الأعضاء الثلاثة في 25 شباط/فبراير 2022 بناءً على توصية من وزير الداخلية. وفي 26 شباط/فبراير، أصدرت هيئة الإشراف على الانتخابات بياناً أعلنت فيه عن مباشرتها بمزاولة أنشطتها. وقد طلبت الهيئة من وزير الداخلية تخصيص مبلغ 5.8 مليار ليرة لبنانية (أي حوالي 250 ألف دولار بحسب أسعار الصرف الحالية) بالإضافة إلى 75 ألف دولار لتأمين المعدّات التقنية. لكن عند كتابة هذه السطور، لم تكن الهيئة قد تلقت أياً من هذه المبالغ بعد.

مراكز "الميفاسنتر" وسهولة الوصول إلى العملية الاقتراعية

أعرب عدة شركاء لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني عن قلقهم الجدي والمشروع بشأن مسألة الوصول إلى أقلام/ مراكز الاقتراع. وقد تراوحت هذه الشواغل بين تعدّر وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والمستنّين إلى صناديق الاقتراع، والتأثير الذي يمكن أن يحدثه ارتفاع أسعار الوقود على توجّه الناخبين إلى محلات قيدهم للاقتراع، ناهيك عن المخاوف المتعلقة بالأمن الشخصي شتى أنواع التخويف. فلا يخفى على أحد أنّ القانون اللبناني يفرض على الناخبين العودة إلى القرى أو البلدة المسجّلين فيها- وعادةً ما تكون القرى والبلدات التي

ينتهي إليها أجدادهم. فأتى معظم المشاركين في المقابلات على ذكر هذا الشرط كعائق أمام عملية الاقتراع. ومن المعروف أنّ الأزمة الاقتصادية في لبنان قد تسببت بارتفاع حادّ في أسعار الوقود، مما يجعل الانتقال من مدينة الإقامة الحالية إلى قرية الأصل أمراً مكلفاً، لا بل يكاد يكون مستحيلاً. بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أنّ ترهيب الناخبين يكون أكثر انتشاراً في القرى والبلدات الصغيرة، حيث يكون تأثير الأحزاب السياسية أقوى.

بالإضافة إلى ذلك، نظرت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني في إمكانية الوصول الفعلي إلى المراكز الاقتراعية. بطبيعة الحال، يجب أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة الحركية والمسنون قادرين على الدخول إلى المراكز الاقتراعية للتصويت من دون مساعدة أشخاص آخرين إذا كانوا يفضلون ذلك؛ مع العلم أنّ هذا الأمر لم يكن ممكناً في الانتخابات السابقة نظراً إلى عدم قدرة هذه الفئة من الناخبين على صعود السلالم في حال عدم وجود مصاعد في المباني المعتمدة. نتيجةً لذلك، كان هؤلاء الناخبون مضطرين إلى الاعتماد على غيرهم للوصول إلى صناديق الاقتراع، مما يمكن أن يكون قد أثر على قرارهم بالتوجه للتصويت، أو أن يعرضهم لتأثير غير مبرّر عند القيام بذلك. في هذا الإطار، لم يتّضح خلال النقاشات مع بعثة المعهد إذا كانت الوزارات المعنية تطبّق، أو حتى تفكّر في تطبيق نهج متّفق عليه، لتبديد هذه الشواغل على النحو الوافي.

من الاقتراحات التي ذُكرت في أغلب الاجتماعات لمعالجة مشاكل إمكانية الوصول إلى المراكز الاقتراعية، والتغلّب على صعوبة الانتقال إلى قرى الأجداد للتصويت، إنشاء "الميغاسنترز" (أو مراكز الاقتراع الكبرى). وهي مبادرة تتيح للناخبين التصويت في تسعة مراكز "كبرى" ذات كثافة سكانية كبيرة، يمكن الوصول إليها بسهولة، عوضاً عن العودة إلى القرى. يجب التنويه أنّ هذا الإصلاح لطالما كان مطلباً متكرراً في الانتخابات، بغية تسهيل وصول عدد أكبر من الناخبين، والتخفيف من الغش والترهيب في يوم الانتخابات. في هذا الإطار، أبدى الكثير من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم تأييداً كبيراً لفكرة إنشاء "الميغاسنترز"، معتبرين أنّها ستزيد من إمكانية الوصول وتعزّز نزاهة العملية الانتخابية في لبنان. لكنّ إنشاء هذه المراكز وتسيير عملها خلال انتخابات 2022 سيتطلب تعديل القانون. فضلاً عن ذلك، سيتوجب على وزارة الداخلية والبلديات تمويل وإنشاء 3 آلاف قلم اقتراعي إضافي، و600 لجنة قيد إضافية، و6 آلاف موظف مؤقت إضافي لإدارة "الميغاسنترز"، مما سيرتّب عليها كلفة 22 مليار ليرة لبنانية تقريباً. باختصار، يبدو أنّ العقبات المالية واللوجستية والسياسية أمام إنشاء مراكز "الميغاسنترز" تجعل تطبيق هذا الإصلاح مستحيلاً قبيل انتخابات 2022. وحتى إذا سمح الوقت بذلك، يبدو أنّ إحراز تقدّم على هذا الصعيد لا يحظى بتأييد كبير من قبل صنّاع السياسات.

اقتراع المغتربين

كما ذكرت التقارير، سجّل 225114 مغترباً لبنانياً للاقتراع، لكن بقي من غير المؤكّد في القسم الأكبر من فترة ما قبل الانتخابات إذا كانوا سيتوجهون إلى صناديق الاقتراع فعلاً. في هذا السياق، طرح مسؤولون حكوميون إمكانية إلغاء اقتراع المغتربين كطريقة للاقتصاد في التكاليف، مع أنّ الكثير من الأشخاص الذين تحدّث معهم البعثة اعتبروا أنّ إلغاء اقتراع المغتربين سيؤدّي إلى التشكيك في مدى شمولية الانتخابات ومشروعيتها. فجاءت المشاكل المتعلقة بالتمويل لتزيد تعقيدات إنشاء مراكز اقتراع في مختلف أنحاء العالم، وصعوبة التأكّد من حيّزية جميع اللبنانيين للوثائق الثبوتية الصحيحة للتصويت في يوم الانتخابات. كما تداول البعض في إمكانية حصر اقتراع المغتربين بستة مقاعد نيابية تمثّل اللبنانيين في الخارج. لكنّ الكثير من الأشخاص ممّن قابلتهم البعثة أكّدوا أنّ هذه الخطوة لا تختلف في شيء عن إلغاء اقتراع المغتربين برمته. وقد أعرب الكثير من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن مخاوفهم من التأثير السلبي الذي سيلحق باقتراع المغتربين بسبب قلة التزام الحكومة ووزارة الخارجية بهذا الأمر، والتأخير في التجهيزات. في هذا الإطار، تشير البعثة إلى أنّ القانون يعطي المواطنين اللبنانيين حقّ المشاركة في الانتخابات، وأنه ينبغي على الوزارات المسؤولة التأكّد من بذل كافة الجهود الممكنة لصون هذا الحق الأساسي.

تثقيف الناخبين والإقبال على الانتخابات

وفقاً للقانون، تتحمّل هيئة الإشراف على الانتخابات مسؤولية تثقيف الناخبين. لكن كما ذكر أعلاه، لم يتمّ تخصيص الميزانية المطلوبة لهذه المهمة بعد. لكي تنفّذ الهيئة أنشطة تثقيف الناخبين فضلاً عن غيرها من الأنشطة الأساسية المتعلقة بالإشراف – كرصد وسائل الإعلام وتمويل الحملات الانتخابية مثلاً- يجب تخصيص الموارد اللازمة بأسرع وقت ممكن. في غضون ذلك الوقت، تتولى منظمات دولية ومحلية تنفيذ أنشطة عديدة في مجال تثقيف الناخبين ورصد وسائل الإعلام.

لعلّ إقبال الناخبين، أو عدم إقبالهم، هو أحد أبرز التحديات التي تعرقل مسار العملية الديمقراطية في لبنان. ففي ما خلا المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول، أوحى التأخير في اتّخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات والسياسات الانتخابية الأساسية، للكثيرين في لبنان، أنّ هذه الانتخابات غير مهمة أو أنها قد لا تحدث على الإطلاق. وبالرغم من تطمينات كبار المسؤولين الحكوميين بأنّ هذه الانتخابات ستحدث في موعدها، يبدو أنّ الناخبين اللبنانيين، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب غير أكيدين من حدوث الانتخابات فعلاً، لا بل قد استبعدوا هذا الاحتمال كلياً في بعض الأحيان.

من العناصر الأخرى التي ستحدّد مدى إقبال الناخبين، النظام الحزبي المعقد السائد في لبنان. ففي كانون الثاني/يناير 2022، أعلن سعد الحريري، رئيس الوزراء السابق وزعيم تيار المستقبل، عن نيته تعليق مشاركته في الأنشطة السياسية وعزوفه عن الترشّح لانتخابات 2022. فأدى انسحاب أحد أقطاب السياسة السنة من المعتك السياسي إلى تزايد القلق من عدم مشاركة الناخبين السنة في انتخابات هذا العام. ولما كان ثلث الناخبين في لبنان يعرّفون عن أنفسهم كمسلمين من الطائفة السنية، فمن المحتمل أن يؤدي امتناعهم عن التصويت، أو لجم مشاركتهم في الانتخابات، إلى تقويض مصداقية الانتخابات اللبنانية.

الأحزاب والحركات السياسية والمرشّحون المستقلون

أنهى اتفاق الطائف الذي وقّعه الأطراف المتحاربة في 1989، بعد الحرب الأهلية، النزاع القائم في لبنان، مرشّحاً بذلك النظام السياسي الطائفي الخاضع لسيطرة النخبة الحاكمة، ومنها العديد من زعماء الميليشيات السابقين. فاستشرى الفساد ورسّخت الأحزاب السياسية نظام المحسوبيات الذي هيمن على كل شيء، من المناصب الحكومية إلى فرص الأعمال والعقود التجارية، وكانت طريقةً لشراء أصوات المواطنين خلال الانتخابات. ثم جرت ثورة تشرين الأول/أكتوبر 2019 التي ركّزت على تخفيف سلطة الفساد المتمثل بالخبز الحاكمة وشبكات المحسوبيات والأحزاب السياسية الراسخة. فشهد لبنان على انتشار حركات سياسية جديدة تدافع عن إجراء إصلاحات سياسية أساسية في البلاد. في هذا الإطار، التقت البعثة بممثّلين عن بعض هذه الحركات، حيث أفيدت بأنّ كافة الحركات السياسية الجديدة تؤيّد توفير فرص أكثر تكافؤاً في العملية السياسية اللبنانية، للمساعدة في إجراء الإصلاحات وزيادة مشاركة الناخبين. تصرّ هذه الأحزاب والحركات الإصلاحية على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، المقرّر في أيار/مايو 2022. فمن وجهة نظرها، يمكن أن يدفع تأخير الانتخابات بشخصيات المنظومة الحاكمة إلى الاحتفاظ بمقاعدهم أينما كانوا في البلاد، متسبباً بتباطؤ مسيرة الإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، تؤمن هذه الحركات السياسية الجديدة أنّ التأخير في انتخاب قادة موجّهين نحو الإصلاح سيسرّع من وتيرة الأزمات الاقتصادية التي تحلّ على لبنان. فوفقاً لدعاة الإصلاح السياسي، بات الزخم السياسي وراءهم بعد انفجار مرفأ بيروت في 2020، ومن شأن تأجيل الانتخابات أن يزيد هذا الزخم ضعفاً.

تسجيل المرشّحين

رغم إصدار وزير الداخلية مرسوم تسجيل المرشّحين في 10 كانون الثاني/يناير، فإنّ المرشّحين لم يتمكّنوا من تسجيل أسمائهم فعلياً بسبب إغلاق المصارف، مما عرقل عملية فتح حساباتهم المصرفية الرسمية. وفي 10 شباط/فبراير، استجاب مصرف لبنان لمرسوم وزير الداخلية الذي وجّهه إلى المصارف، طالباً منها تسهيل عملية فتح حسابات المرشّحين. فسرعَ هذا الأمر عملية تسجيلهم، حتى بلغ عدد الأشخاص الذين قدّموا طلب ترشيحهم إلى وزارة الداخلية والبلديات 1043 مرشّحاً (888 رجلاً و155 امرأة) بحلول 15 آذار/مارس. وكان لدى الوزارة خمسة أيام لمراجعة المستندات والوثائق المرفوعة إليها، ثم الموافقة على الترشيحات بناءً على ذلك.

الترهيب والنوع الاجتماعي

أعربت النساء والمرشّحون المستقلون الذين جرت مقابلتهم عن قلقهم من التعرّض للترهيب. فقد كانت المرشّحات في لبنان هدفاً متكرراً لحمولات التحرّش والكرهية على الإنترنت. في الواقع، تتخذ الهجمات على المرشّحات شكل الشتائم والتعليقات المهينة على شخصيتهنّ، من دون أن يمتّ ذلك بصلّة إلى سياساتهنّ أو برنامجهنّ السياسي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه اللبنانيات اللواتي يحاولن المشاركة في العملية السياسية التمييز والنقد اللاذع من أفراد أسرهنّ الممتدّة ورجال البلدة أو القرية الذين لا يؤمنون بمشاركة المرأة في السياسة. من الجدير بالذكر أنّ القانون في لبنان لا يعتمد كوتا أو حداً أدنى لتمثيل المرأة في مجلس النواب أو الأحزاب السياسية. وبالتالي، فمن دون نظام الكوتا الذي تطبّقه عدة دول أخرى في المنطقة، تراجع احتمالات اهتمام الحزب بالمرأة، وترقيتها، وتشجيعها، واختيارها كمرشّحة. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى تعرّض المرشّحين المستقلين من كلا الجنسين في لبنان إلى حملات ترهيب من قبل الأحزاب السياسية التقليدية. فيتلقى مرشّحون من أحزاب "المعارضة"، ومن خارج أوساط الأحزاب السائدة في لبنان، تهديدات بالعنف وحملات تحرّش ومضايقة، كما يواجهون عدة عقبات تحول دون نجاحهم في الانتخابات.

التوصيات

يرتبط أكبر تحدّي يواجه الانتخابات المقبلة في لبنان بمعدّل مشاركة الناخبين في يوم الانتخابات. وبالتالي، فلا بدّ من مساهمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعملية الانتخابية في معالجة هذه المشكلة على نحوٍ يتّسم بالمصداقية وفي الوقت المناسب. في هذا الإطار، تتمعن التوصيات التالية التي ذكرها أصحاب المصلحة في مشكلة إقبال الناخبين والحد الأدنى من التحسينات الأخرى التي يمكن تطبيقها قبل يوم الاقتراع:

الحكومة اللبنانية

- على الحكومة اللبنانية تخصيص موارد وموظفين لتمكين الناخبين من المشاركة في الانتخابات، سواء أفي لبنان أم في الخارج. فمع وجود حوالي 225 ألف ناخب لبناني مسجّلين للمشاركة في الانتخابات خارج الأراضي اللبنانية، تقرّ بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بأنه لا تزال هناك تحديات كبيرة يجب التغلّب عليها في هذا المجال. كما أبدى أعضاء البعثة قلقهم بشأن صعوبة وصول المسنّين والأشخاص ذوي الإعاقة إلى أقلام الاقتراع، داعين إلى ضرورة معالجة هذا الأمر. في هذا الإطار، على المؤسسات الحكومية المعنية التي تتولى الإشراف على الانتخابات مراعاة الاحتياجات الخاصة لمختلف الناخبين، وضمان منح كل ناخب فرصة الإدلاء بصوته وممارسة حقوقه الدستورية في يوم الانتخابات.
- توصي بعثة المعهد الديمقراطي الوطني الحكومة اللبنانية بضمان توفير التمويل والموارد الكافية للعملية الانتخابية، بجوانبها كافة. كما يجدر بها أيضاً ضمان جهوزية عناصر القوى الأمنية وتدريبهم على أدوارهم ومسؤولياتهم بصفتهم حراساً للعملية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، توصي البعثة بأن تقوم جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المشاركة في إدارة العملية الانتخابية ودعمها بتنسيق جهودها وبذل أقصى الجهود لضمان اتّسام العملية بالمصداقية والشفافية والشمولية.

- يقتصر دور هيئة الإشراف على الانتخابات على رصد مدى امتثال وسائل الإعلام لأنظمة الحملات الانتخابية، بالإضافة إلى رصد تمويل حملات المرشحين واللوائح الانتخابية. مع ذلك، أدى التأخير في تشكيل هيئة الإشراف ورصد اعتمادات الميزانية إلى انتقاص خطير من قدرتها على الاضطلاع بمهمتها بفعالية. من هنا، توصي البعثة بمنح هيئة الإشراف على الانتخابات كامل الاستقلالية المالية والإدارية عن وزارة الداخلية والبلديات، وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية لكي تتمكن من القيام بواجباتها القانونية.

- تقرّ بعثة المعهد الديمقراطي الوطني بوجود تحديات جسيمة تواجه المرشحات للانتخابات. وعليه، فهي ترخّب بالإجراءات الفعالة التي ستتخذها الوزارات المسؤولة وغيرها من أصحاب المصلحة لمعالجة هذه المسألة الخطيرة. من الأمثلة على هذه الإجراءات اعتماد مدونة لقواعد السلوك يوقّع عليها جميع المرشحين/ الأحزاب / أصحاب المصلحة، على أن تحظر، بشكل واضح وصريح، كافة أشكال التهريب القائم على النوع الاجتماعي.

الأحزاب السياسية/ المرشّحون

- على الأحزاب السياسية والمرشّحين المستقلين التأكّد من التواصل بشكل ناشط مع الجمهور العريض وتزويده بمعلومات حول برامجهم الانتخابية، لكي يتمكن الناخبون من اتّخاذ خيارات واعية ومدروسة خلال الانتخابات.

- على الأحزاب السياسية والمرشّحين المستقلين التأكّد من إبلاغ الناخبين والمواطنين اللبنانيين بشكل واضح بأنهم يرفضون ويدينون جميع أنواع العنف والتهريب التي تتجلى في مختلف مراحل فترة الانتخابات.

- على الأحزاب السياسية والمرشّحين المستقلين منع أنصارهم من اللجوء إلى التهريب، والتهديدات، وشراء الأصوات، وغيرها من أشكال الإكراه، بهدف ضمان انتخابات حرة، ذات مصداقية وشاملة للجميع.

- على الأحزاب السياسية معالجة المشاكل المتعلقة بمشاركة المرأة من خلال التحدّث بشكل واضح عن الخطوات المحدّدة التي يتّخذها الحزب/اللجنة الانتخابية في هذا المجال. وفي حين تدرك البعثة أنّ القانون لا ينصّ على كوتا نسائية ولا يلزم الأحزاب السياسية بتسمية عدد أدنى من المرشّحات على لوائحها الانتخابية، إلا أنها تشجّع الأحزاب على تنظيم هذه القضية داخلياً من خلال تحديد كوتا

نسائية دنيا ضمن قوائم مرشحيها. من شأن هذا الأمر أن يوجد سابقةً إيجابيةً يمكن أن تتحوّل لاحقاً إلى قانون يشرّع اعتماد الكوتا النسائية في مجلس النواب.

المجتمع الدولي

- على الأطراف الدولية مواصلة العمل في لبنان ودعم كافة أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية من أجل تنظيم الانتخابات النيابية المقبلة بطريقة عادلة ومنصفة.
- على الأطراف الدولية رصد العملية الانتخابية ومراقبتها للتأكد من مساهمة أصحاب المصلحة في تنظيم انتخابات ذات مصداقية، شفافة وشاملة للجميع.

وسائل الإعلام

- لكي يتّخذ المواطنون خيارات واعية ومدروسة خلال الانتخابات، يجب أن تبقى وسائل الإعلام مثابرةً على العمل وتتأكّد من تزويد الناخبين اللبنانيين بمعلومات عن العملية الانتخابية، وحقوق الناخبين ومسؤولياتهم، والأحزاب السياسية والمرشّحين، فضلاً عن الإجراءات المعتمدة في يوم الانتخابات.
- يجب أن تعدّ وسائل الإعلام تقارير عن المرشّحين وبرامجهم الانتخابية كمسألة تتعلق بالمصلحة العامة، لكي يتمكن الناخبون من اتّخاذ قرارات مستنيرة، عوضاً عن الاكتفاء بتغطية الحملات والمرشّحين الذين يملكون الاستعداد والقدرة على دفع الأموال مقابل الظهور على الهواء.
- على وسائل الإعلام إبلاغ الجمهور بالمخالفات الانتخابية التي تحدث في فترة ما قبل الانتخابات، وفي يوم الانتخابات، والفترة اللاحقة لذلك.
- على وسائل الإعلام إبلاغ الجمهور والسلطات المختصة بحالات تخويف الصحفيين وترهيبهم.
- على وسائل الإعلام تأمين تغطية عادلة لأخبار المرشّحات للانتخابات النيابية هذا العام. فلما كان عدد المرشّحات المسجّلات يقتصر على 155 امرأة فقط، وفي ظلّ تدني مستوى تمثيل المرشّحات في مختلف الدوائر الانتخابية، تقرّ البعثة بالحاجة إلى تأمين تغطية أكبر لمختلف المرشّحات للانتخابات. يمكن لهذا الأمر أن يشجّع الناخبات على الإقبال على التصويت، كما يضمن الاعتراف بالانتهاكات الانتخابية القائمة على النوع الاجتماعي، ومعالجتها من خلال تأمين منصات مناسبة للنقاش.

منظمات المجتمع المدني المحلية

- على منظمات المجتمع المدني المحلية مواصلة تنفيذ أنشطتها بطريقة محايدة وموضوعية، والاستمرار في إعلام الجمهور والسلطات المختصة بحملات المراقبة التي تنقذها وبأوجه القصور في العملية الانتخابية.
- على منظمات المجتمع المدني المحلية إيلاء اهتمام خاص، في بعثاتها المحلية لمراقبة الانتخابات، بالناخبين وقدرتهم على ممارسة حقهم بالتصويت بطريقة حرة ومستنيرة.
- على منظمات المجتمع المدني الاستمرار في الإبلاغ عن حالات تخويف الناخبين والضغط عليهم، ووضع هذه المعلومات بمتناول الجمهور في الوقت المناسب، وذلك في سياق مراقبتها لفترة ما قبل الانتخابات، واليوم الانتخابي، والفترة اللاحقة للانتخابات.